

من أولى برعاية المحافظة.. الفقراء أم تجار البناء؟ إنذارات بالهدم لعقار منظور أمام القضاء.. ومدير التخطيط العمراني: ليراجعوا معاوي

محمود الصالح

من جديد تعود قضية أصحاب المحلات التجارية في الشيخ محي الدين شرعية القائمة على العقار ٤٢٧٧ إلى الواجهة بعد أن وجهت محافظة دمشق إنذاراً للمالكين لإخلاء محلاتهم خلال سبعة أيام اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ تحت طائلة الإخلاء والهدم الجبري.

عدد من أصحاب المحلات المتضررين طرّقوا أبواب «الوطن» مناشدينها لنشر مظالمهم التي يدعونها موقفة بالوائف الرسمية التي تؤكد وجود حقوق لهؤلاء المواطنين يجب أن يعوضوا عليها بشكل عادل، والحقيقة أن المشكلة قديمة ولم يتم حلها من المحافظة منذ سنوات رغم تسليط الإعلام الضوء عليها أكثر من مرة، لأنها تمس شريحة فقيرة.

ويؤكد أصحابها أن المحافظة قد باعت حقوقهم لتاجر بناء وأن الاستملاك لمحلّاتهم لم يكن لتحقيق المصلحة العامة وإنما لبناء تجاري أخذ تاجر بناء يفترض أن يعوض أصحاب الأماك التعويض العادل الذي يمكنهم من تأمين مورد رزق يكفهم المسألة لقوت أولادهم، وبما أن القانون هو الحكم دائماً بين الجميع والكل تحت سقف هذا القانون تقدم هؤلاء المواطنين من خلال محامهم بشكوى إلى محكمة القضاء الإداري لوقف تنفيذ الإخلاء ومن ثم إلغاء هذا الاستملاك والإخلاء، وحتى هذا اليوم مازالت الدعوى قائمة أمام القضاء الإداري برقم ٣٢٢٨ لعام ٢٠١٧.

تواصلت «الوطن» مع مدير التخطيط العمراني في دمشق جمال يوسف الذي طلب منا إبلاغهم ضرورة مراجعة معاون مدير التنظيم العمراني لأن هذا الملف موجود لديه، ولدى مراجعتهم للمعايير طلب منهم التقاهم مع المتعهد لأن كل هذه الشكاوى لن تعطي أي نتيجة، وبقيت هذه القضية تراوح في مكانها منذ سنوات ومصير تلك الأسر مازال معلقاً، رغم وعد المحافظة لهم في عام ٢٠١٢ بمحلات جديدة كتعويض لهم في المشروع الذي كانت عازمة على تنفيذه للمتضررين لكن أياً من هذه الوعود لم يتحقق فقد ذهب مع من وعد بها.

وبما أن القضية أمام ولاية القضاء الإداري وهو الجهة القانونية المعنية في النظر في القضايا الإدارية، نعتقد أنه على محافظة دمشق انتظار صدور القرار القضائي بهذه القضية وعدم وضع المواطنين في مواجهة مع المتعهد على الرغم من أننا لا ننكر عليه حقه في إنهاء هذه القضية، ولكن الأکید أن مصلحة المواطنين الفقراء هي أولى بالرعاية من مصلحة تحقيق الأرباح التجارية، في الختام نضع القضية بعهدة محافظ دمشق الذي نعتقد أنه سينصف هؤلاء المواطنين.



أكد أن أكثر من ٩٥ بالمئة من الأهالي يضغطون على المساحين لإنجازها.. ومبدأ الدولة «عفا الله عما مضى»

سريول لـ«الوطن»: قريباً جداً المصالحة في القلمون الشرقي في ريف دمشق

محمد منار حميجو

أعلن عضو مجلس الشعب محمد خير سريول أن المصالحة في القلمون الشرقي بريف دمشق تسير بخطوات متسارعة وأنه قريباً ستلتمسون النتائج على أرض الواقع باعتبار أن نسبة أكثر من ٩٥ بالمئة من الأهالي يضغطون نحو المصالحات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح سريول أنه يتم العمل وفق محوريين الأول التواصل مع المسلحين عبر وسطاء من نفس المنطقة ليس لهم دور بما حدث في حين الثاني هو العمل على رفع الغشاوة عن عيون الذين يعتبرون أنفسهم أنهم غير مخطئين وهذا ما ساهم إلى حد كبير في تسارع عملية المصالحة.

وأضاف سريول: هناك مشقة وتعيب كبير إلا أن هناك نتائج وقريباً جداً ستلتمس على أرض الواقع، مشيراً إلى أن المعوقات التي كانت تحصل نتيجة تدخل الدول الداعمة للمسلحين في المنطقة ولاسيما أن المسلحين في المنطقة يتلقون الدعم من دول مختلفة.

ورأى سريول أن الضغط الشعبي في تلك المنطقة يسهم في تسارع عملية المصالحة حتى إن المسلحين السوريين بدأوا يتلمسون أنهم على خطأ والقسم الأكبر منهم يرغب حالياً في المصالحة.

وأوضح سريول أن القلمون الشرقي يعامل نظيره الغربي بعدد السكان الذي يتكون من مدينة الرحبية وجيروود والناصرية والضمير،

إضافة إلى جبال البترة، مؤكداً أن أهالي هذه المناطق يرغبون في تحقيق المصالحة وإنجازها في أسرع وقت ممكن. وفيما يتعلق بشروط المصالحة أكد سريول أن كل منطقة لها ظروفها وحالتها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها، مضيفاً: كل ذلك يلعب دوراً في المصالحة إلا أن مبدأ الدولة واحد وهو «عفا الله عما مضى»، حينما يعود المواطن إلى حضن الوطن والدولة.



القسم الأكبر
من المساحين
يرغبون في
المصالحة

وأشار سريول إلى أن كل منطقة تحدث فيها مصالحة يتم العمل على إعادة الأهالي إليها بأسرع وقت ممكن، مضيفاً: إذا كانت المنطقة التي تمت المصالحة فيها أو عاد الأمان إليها مرتبطة بمنطقة أخرى فيها مسلحون فيتم العمل بهذه الحالة على تأمين المنطقة كاملاً لكيلا يشكل ذلك خطراً على الأهالي العائدين إلى مناطق استقرارهم، وهذا يعود إلى الظروف الأمنية لكل منطقة.

المحافظ راض عن مياه القنيطرة

تكلفة المتر المكعب من المياه ٨٠ ليرة ويقدم للمواطن بـ٢٥ ل.س

القنيطرة- خالد خالد

أبدى محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر رضا عن إجراءات مؤسسة مياه القنيطرة من خلال الدعم الحكومي الكبير وتقديم متر المياه للمواطن بسعر رمزي نحو ٢٥ ليرة على حين إن التكلفة الفعلية ٨٠ ليرة.

وطالب المحافظ رؤساء وحدات المياه والكوارث والعاملين بالالتزام بالدوام وضبط ومكافحة هدر المياه ومتابعة عمال الشبكة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين وتكثيف الجولات على الأحياء والتواصل مع المواطنين ومنع الاستجرار غير المشروع للمياه.

بدوره استعرض مدير العام المؤسسة مياه القنيطرة أمين الشمالي عمل المؤسسة وقيامها بإدارة وصيانة مشروعات المياه القائمة على أرض المحافظة وتجمعات النازحين في ريف دمشق، إضافة إلى إقامة عدد من المشروعات الاستثمارية الجديدة وفق الخطط السنوية المعتمدة أصلاً لسد حاجة المواطنين من المياه الصالحة للشرب وذلك من خلال تنفيذ واستبدال وتوسيع شبكات وحفر آبار.

وأشار الشمالي إلى أن عدد السكان الذين تخدمهم المؤسسة بمياهها نحو ٥٧٠ ألف نسمة منهم ٤٥٥ ألفاً في تجمعات القنيطرة في ريف دمشق، مبيّناً: إن ما نسبته ٢٥-٣٠ بالمئة من السكان ليسوا من أبناء القنيطرة ولكن بحكم إقامتهم بالتجمعات تقوم المؤسسة بتخدمهم عبر الوحدات الاقتصادية البالغ عددها خمسة أمتار على أرض القنيطرة وثلاث وحدات في تجمعات ريف دمشق.

ولفت مدير مؤسسة مياه القنيطرة إلى أن الاعتمادات المرصودة في خطة ٢٠١٧ بلغت ٤٣٠ مليون ليرة وأنفقت جميعها

على المشروعات المعتمدة ونسبة الإنفاق والإنجاز ١٠٠ بالمئة، مهنواً بأهم المشروعات المنفذة على أرض المحافظة وتضمنت حفر عشر آبار آتية في حضر واحد في كل من طلبة- المنصورة - خان أرنية- جيا- السلوقية- الحلس ومدينة البعث، إضافة إلى تنفيذ خط إسعافي في خان أرنية بطول ٤٤٠٠م/ط وخط ضخ بخان أرنية والمشقق بطول ٣٢٠٠م/ط وتنفيذ شبكة في نبع الفوار بطول ٤٥٠٠م/ط، كما تم تركيب تجهيزات ميكانيكية وكهربائية لتغذية آبار وتنفيذ خطوط كهربائية وربط لـ ٤ من الآبار بعدد القرى وإجراء صيانة لمضخات ٢٢ بئراً. أما عما تم إنجازه في تجمعات النازحين فذكر الشمالي أنه تم حفر بئر في تجمع جديدة الفضل وتجهيزه بالتجهيزات الميكانيكية والكهربائية واستبدال شبكات مياه بطول ١٠ كم وحفر ٣ آبار وتجهيزها في تجمع عرطوز الصهرة وتنفيذ خطوط ضخ وإسالة بطول ٧٠٠م/ط، إضافة إلى حفر بئرين في تجمع الطليحة وبئر في تجمع الذيبانية وتاهيل شبكة المياه في تجمعات سبينة والذيبانية والبوبيع بطول ٣٦٠٠م/ط وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لـ ٤ بئراً في سبينة و٧ في حيرة و١٣ في الذيبانية و٤ في البويزة.

يذكر أن عدد المشتركين ٤٢ ألف مشترك والمبلغ المحصل ٧٨ مليوناً والنسبة ٨٠ بالمئة وحاجة مؤسسة مياه القنيطرة من العدادات نحو ٢٣ ألف عداد، مع الإشارة إلى أن عدد الآبار العاملة على أرض المحافظة ٥٩ بئراً وخارج الخدمة ٧٢ والعاملة في تجمعات النازحين في ريف دمشق ٦٧ بئراً وخارج الخدمة، كما يتم تزويد تجمع الكسوة بمياه عبر الصحاريح.

كلية التربية في جامعة تشرين بلا مياه و«حمامات قدرة».. والعمادة تبرر

اللاذقية- عبيد سميح محمود

يشكو عدد كبير من طلبة كلية التربية في جامعة تشرين من «انعدام الخدمات» في الكلية خاصة في أيام دوام طلبة التعليم المفتوح، وبين عدد منهم لـ«الوطن»، أن عدة خدمات أهمها مياه الشرب تغيب بشكل كلي يومي الجمعة والسبت دون معرف السبب كما ذكروا.

وقالت إحدى طالبات رياض الأطفال في كلية التربية لـ«الوطن» التي طالبت بعدم ذكر اسمها: إنها تضطر بمعظم الأحيان لشراء عبوات مياه معدنية من مقصف الكلية بأسعار مرتفعة عن الأسعار في المحال خارج الكلية التي تكون مغفلة عن مغفلة حين بدء الدوام في الصباح الباكر من يوم الجمعة.

كما أشارت زميلة لها إلى أنها تستغرب عدم تنظيف الحمامات التي كما وصفتها «قدرة لأبعد حد وتنتعش منها روائح كريهة كأنها في زريبة لا في كلية جامعية»، مبيّنة أن الإهمال في خدمات الكلية بات فوق حد التحمل.

كما لفتت العديد من طلبة التربية القسم العادي والمفتوح لتوقف خدمة المصاعد التي كما ذكر بعضهم «لم تصعد بها منذ دخولنا الكلية قبل ٤ سنوات»، ومنهم من قال: إنه يعاني التهاب مفاصل يمنعه من صعود الأدراج وأكد أنه طالب الجهات المعنية عدة مرات بتشغيلها ولكن دون جدوى، والحجة بحسب ردهم أن هناك مياهاً بأسفل طبقات الكلية، وتساءل الطالب: لم لا يحددون نزول المصعد حتى الطابق الأول بدلاً من الأرضي ونحن راوضون بذلك إن كانت هذه حججهم؟ بحسب تعبيره.

وبالعودة إلى عميد كلية التربية خضر علي أكد



لـ«الوطن» أنه سيتابع جميع الشكاوى بشكل شخصي ويعمل على حلها قدر المستطاع. وبين العميد أن مشكلة انقطاع المياه كانت في الفترة السابقة قبل استلامه مقصود بسبب إهمال الطلبة وعدم التزامهم بإغلاق الصنابير بعد استعمالها من جهة ومن جهة ثانية بسبب التقنين المائي المفروض وفق نظام ٣-٣، مبيّناً أن هناك أمراً إدارياً يقطعها من نهاية دوام يوم الخميس حتى صباح الأحد. ووعده على إعادة تشغيلها خلال الأسبوع المقبل شريطة التزامهم بإغلاق الصنابير للحفاظ على المياه والاستفادة منها.

وعن «قدرة الحمامات»، أشار علي إلى أن الموضوع مرتبط بانقطاع المياه لافتاً إلى أن عاملات النظافة يقمن بعملهن وسيلاحظ الطلبة الفرق

كلام رسمي جداً

المؤسسة تتعاقد على صيانة المضخات العامة بالإعلان بالصحف الرسمية أصلاً

انخفاض الجهد الكبير بين لوحة التشغيل ومحرك المضخة الغاطسة نظراً لطول الكابلات الكهربائية الغذائية لمحرك المضخة الغاطسة، وتعمل المؤسسة حالياً مع شركة كهرباء السويداء على إيجاد حلول تقنية لتخفيف أثر انخفاض الجهد الناتج عن طول الكابلات في الآبار العميقة. أما عن الإشارة إلى «قيام المؤسسة بمنح اشتراكات مياه لمزارع الخضرة الممتدة على طول خط الضخ الرئيسي من محطة الثغلة باتجاه السويداء» فتؤكد أن مجلس إدارة المؤسسة أوقف الاشتراكات الاستثمارية بجميع أشكالها بما فيه الزراعية منها منذ بداية عام ٢٠١٦ وأن الاشتراكات السابقة لهذا التاريخ يتم تزويدها بالمياه بشكل مقن ونشير في وجود آبار خاصة في المنطقة المذكورة، كما أن الضابطة المائية بالمؤسسة تتابع مراقبة أي استجرار غير مشروع للمياه وقد تم في العام الحالي تنظيم أكثر من ٢٠ ضبطاً أصلاً وتقدر الغرامات بعلايين الليرات السورية منها ما تتم تسويته مالياً حسب الأصول ومنها ما تمت إحالته إلى القضاء المختص، وتؤكد أنه لا توجد اشتراكات على خط الضخ الرئيسي من محطة الثغلة إلى السويداء وإنما على الخطوط الفرعية والتي يتم تزويدها بالمياه بشكل مقن (حسب الأتوار وتوافر المياه)

وعن الهدر «في آبار الكهرباء الغذائية لتلك الآبار حيث جرى تمديد آبار تفوق حاجة كل بئر بعشرات الأمتار فضلاً عن عدم طمرها بشكل صحيح، تشير إلى أن المؤسسة تضطر أحياناً لزيادة عمق تنزيل المضخة الغاطسة لأسباب تتعلق بالتغذية المائية للبئر ما يستدعي وجود طول احتياطي للكابلات وإن هذا الأمر يتعلق ببعض الآبار بعينها على حين إن في الآبار الأخرى قد تم طمر الكابلات بين مصدر التغذية وفوهة البئر.

المدير العام
المهندس وائل شحير

إلى صحيفة «الوطن» إشارة إلى المقال المنشور بصحيفتكم بالعدد رقم ٢٧٧٦ تاريخ ٢٠١٧/١١ بعنوان «عضو مكتب تنفيذي: فساد في مياه السويداء وترهل في الإدارة» نبين لكم ما يلي: بالنسبة لما جاء في المقال على لسان عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع المياه عن هدر في صيانة المضخات الغاطسة، نبين أن المؤسسة تقوم بالتعاقد على صيانة المضخات الغاطسة وذلك بالإعلان بالصحف الرسمية أصلاً وهو إعلان مفتوح لجميع من لديه الأهلية للقيام بهذا العمل وبناء على دفتر شروط معتمد من وزارة الموارد المائية في العام ٢٠١٦ وتقوم المؤسسة بمتابعة أعمال العقد عن طريق لجان الإشراف والاستلام وأن ما ذكر عن تكلفة إصلاح مضخات غاطسة بقيمة ٣٢٠ مليون ليرة سورية خلال سبعة أشهر فإن ذلك غير دقيق نهائياً حيث إن هذا المبلغ ليس إنفاقاً على الصيانة خلال هذه المدة بل هو المصروف مالياً حيث إن المبلغ يتضمن مبالغ مدروسة من العام ٢٠١٦، لم تصرف في حينها لتفحص السيولة المالية لدى المؤسسة، وعموماً فإن نقص التوريدات من المضخات الجيدة بسبب قلة الاعتمادات المرصودة لهذه الغاية هي التي أدت إلى زيادة الاعتماد على الصيانة عدا زيادة عدد الآبار العاملة وبمعدل ١٠ آبار في العام الواحد، ولقد تمت صيانة عدد من المضخات بتحويل وإشراف من المنظمات الدولية وخارج عقد الصيانة وضعت في ظروف الاستمرار القائمة في آبار المؤسسة وكانت النتائج مماثلة تقريباً لصيانة المضخات الغاطسة على العقد السنوي والدلالة على أهمية استقرار مصدر التغذية الكهربائي تشير إلى أن المؤسسة تستثمر عشر آبار تعمل فقط على مجموعات التوليد ومنذ عام ونصف العام وسطياً ولم تخرج أي مضخة غاطسة عاملة في هذه الآبار عن الخدمة حتى تاريخه، وأن القسم الأكبر من المضخات التي تتم صيانتها تعمل في الآبار العميقة (أعمق من ٦٠٠م) بسبب